

STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT



الدَّوْلَةُ الْكَوْيِتِيَّةُ
المَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِاسْمِ صَاحِبِ السُّلْطَانِ سُلطَانِ الْكَوْيِتِ

الشَّيْخِ صَبَّاْحِ الْأَحْمَدِ الْجَابِرِ الصَّبَّاحِ

الْمَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

بِالْجَلْسَةِ الْمُنْعَدَّةِ عَلَيْنَا بِالْمَحْكَمَةِ بِتَارِيخِ ٧ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ ١٤٣٨ هـ المُوافِق ٣ مِنْ مَaiو ٢٠١٧ م
بِرِئَاسَةِ السَّيِّدِ الْمُسْتَشَارِ / يُوسُفُ جَاسِمُ الْمَطَاوِعَةِ رَئِيسِ الْمَحْكَمَةِ
وَعُضُوَّيْهِ السَّادَةِ الْمُسْتَشَارِيْنِ / خَالِدُ سَالِمُ عَلَى وَمُحَمَّدُ جَاسِمُ بْنُ نَاجِي
وَخَالِدُ أَحْمَدُ الْوَقِيَانِ وَعَلِيُّ أَحْمَدُ بُوقَمَازِ وَعَلِيُّ أَحْمَدُ بُوقَمَازِ
وَحَضَرَ — وَرَ السَّيِّدِ / يُوسُفُ أَحْمَدُ مَعْرُوفِيِّ وَأَمِينُ سَرِّ الْجَلْسَةِ

صَدَرَ الْحُكْمُ الْآتَى :

فِي الطَّعْنِ الْمَقِيدِ فِي سُجْلِ الْمَحْكَمَةِ الدُّسْتُورِيَّةِ بِرُقْمِ (١٨) لِسْنَةِ ٢٠١٦ .

" طَعْنٌ خَاصٌّ بِاِنتِخَابَاتِ مَجْلِسِ الأُمَّةِ عَامَ ٢٠١٦ "

الْمَرْفُوعُ مِنْ :

مُحَمَّدُ سَعْدُ مُحَمَّدُ الْمَطِيرِي

ضَدَّ :

- ١ - ثَامِرُ سَعْدُ غَيْثُ الظَّفِيرِي ٢ - مَبَارِكُ هِيفُ سَعْدُ الْحَجَرِفِ ٣ - مُحَمَّدُ هَلِيفُ سُلْطَانُ الْمَطِيرِي
 - ٤ - سَعْدُ عَلِيٍّ خَالِدُ خَنْفُورُ الرَّشِيدِي ٥ - عَبْدَاللهُ فَهَادُ هَنْدِيُ الغَزِيرِ ٦ - شَعْبَ شَابُ الْمُويزِري
 - ٧ - عَلِيُّ سَالِمُ الْجَعِيلَانِيُ الدَّقَبَاسِي ٨ - عَسْكَرُ عَوِيدُ عَسْكَرُ الغَزِيرِ ٩ - سَعْدُ مُحَمَّدُ رَاشِدُ الشَّوَيعِرِ
 - ١٠ - مَرْزُوقُ خَلِيفَةُ مَفْرُجُ الْخَلِيفَةِ ١١ - وزَيْرُ الدَّاخِلِيَّةِ بِصَفَتِهِ ١٢ - وزَيْرُ الْعُدُلِ بِصَفَتِهِ ١٣ - الْأَمِينُ
- الْعَامُ لِمَجْلِسِ الأُمَّةِ بِصَفَتِهِ ١٤ - رَئِيسُ الْجَنَّةِ الْعُلِيَّةِ لِشَئُونِ الْإِنْتِخَابَاتِ بِصَفَتِهِ.

الْمَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

صَوْرَةٌ طَبِيقَ الْأَحْمَلِ

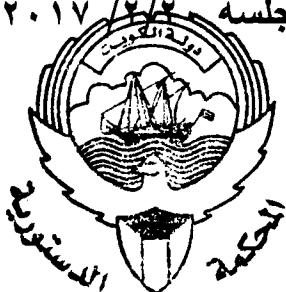
الوقائع

حيث إن حاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن الطاعن (محمد سعد محمد المطيري) طعن في صحة انتخابات أعضاء مجلس الأمة ٢٠١٦ والتي أجريت بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٦ في الدائرة (الرابعة) ، وذلك بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٧ ، طالباً في ختام تلك الصحيفة الحكم أصلياً : بإعادة تجميع جميع الأصوات في اللجان الأصلية والفرعية للدائرة الرابعة وإعلان النتيجة وفقاً لما تسفر عنه إعادة التجميع وما يتربّى على ذلك من آثار، واحتياطياً : بإعادة فرز وتجميع جميع صناديق اللجان لهذه الدائرة وإعلان النتيجة وفقاً لما تسفر عنه إعادة الفرز التجميعي.

وي بياناً لذلك قال إنه كان مرشحاً في انتخابات مجلس الأمة التي أجريت بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٦ في الدائرة (الرابعة)، وأنه قد شاب عملية فرز الأصوات خطأ في حسابها وتجميها انعكس أثره على إعلان النتيجة، إذ أخطأ اللجنة الرئيسية في حساب عدد الأصوات الفعلية التي حصل عليها كل مرشح من المرشحين ولم تتحسب أصواتاً صحيحة له، مما يستوجب إعادة الفرز والتجميع لإعلان النتيجة الصحيحة.

وتم قيد الطعن في سجل المحكمة الدستورية برقم (١٨) لسنة ٢٠١٦، وجرى إعلانه إلى المطعون ضدهم.

وقد نظرت المحكمة الطعن على الوجه المبين بمحاضر الجلسات ، وقدمت إدارة الفتوى والتشريع مذكرة عن الحكومة فوضت فيها الرأي للمحكمة، وبجلسة ٢٠١٧/٦/٣، قررت المحكمة إصدار الحكم في الطعن بجلسة اليوم.



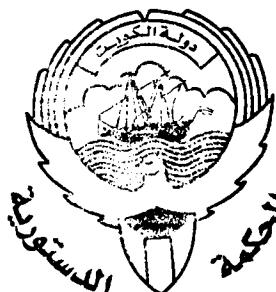
المحكمة الدستورية

STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT



الكونستيوتيفية المحكمة الدستورية دولة الكويت

المحكمة



بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة .
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن أقام طعنه على سند من أن اللجنة الرئيسية قد أخطأ في حساب عدد الأصوات الفعلية التي حصل عليها كل مرشح من المرشحين ولم تتحسب أصواتاً صحيحة له، مما يستوجب إعادة الفرز والتجميع لإعلان النتيجة الصحيحة.

وحيث إن هذا النعي مردود بأن القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، وإن أتاح طبقاً للمادة (٤١) منه لكل ناخب أو مرشح طلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرة الانتخابية، إلا أنه ليس من شأن ذلك فتح الباب على مصراعيه دون ضوابط أو شروط يتعمق توافقها من أهمها أن تكون المنازعة جدية، وأن تتوفر في الطعن قرائن وظروف بحيث يجعل تحقيقه متحتماً، وأن يكون هذا التحقيق في حد ذاته منتجاً ومؤثراً بحكم الضرورة في نتيجة الانتخاب النهائية.

لما كان ذلك، وكان الطاعن قد ساق طعنه في خصوص ما ينبعه على عملية الانتخاب التي تمت في الدائرة، بصورة عامة دون أن يبين تفاصيل ما ينبعه على تلك العملية والمخالفات التي حالت بينه وبين الفوز في الانتخابات وأثر تلك المخالفات في العملية الانتخابية في الدائرة بما تكون معه تلك الادعاءات هي محض أقوال مرسلة أطلقت على عواهنها دون دليل يدعمها أو قرينة تظاهرها، ومحض تشكيك في صحة عملية الانتخاب، وسلامة إجراءاتها، لا يعتد به أو يعول عليه، إذ أن الطاعن قد أرسل طعنه إرسالاً فلما يحدد ماهية الأخطاء والمخالفات التي ثابتت الفرز والتجميع واللجنة أو اللجان التي يدعى بحصول المخالفات فيها حتى يتسعى الوقوف على مدى تأثيرها ومداها

المحكمة الدستورية
صورة طبق الأصل



STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT



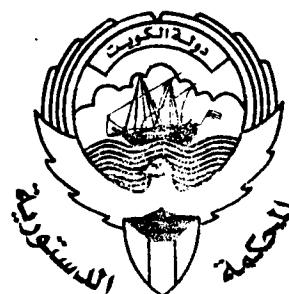
الدُّوَلَةُ الْكُوَيْتِيَّةُ
المَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

على عملية الانتخاب رغم إتاحة الفرصة له للاطلاع على محاضر الفرز ومحاضر الفرز التجميلي لهذه الدائرة، ومن ثم يكون الطعن غير قائم على أساس متعيناً القضاء برفضه.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: برفض الطعن .

رئيس المحكمة



أمين سر الجلسه

